

واقع السلوك الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري.

عبد الباقي غفور

جامعة أوبكر بلقايد - تلمسان.

ghaffour@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/11/05؛ تاريخ القبول: 2022/08/05

The reality of criminal behavior of women in Algerian society

Abdelbaki GHAFfour

Abstract:

In the absence of accurate and actual statistics on women's crimes in Algerian society, and the scarcity of studies that dealt with this topic, this study comes in order to determine the reality of the criminal behavior of this phenomenon by analyzing the content of what was published in the weekly "Al-KhabarHawadat" specialized in crime news. In order to draw a comprehensive framework for the crimes committed by women, which imposed themselves on the pages of the newspaper, in order to know the motives for their exacerbation in terms of quantity, type, means used, and method of implementation.

The study concluded that criminality as a reprehensible social phenomenon is no longer confined to males only, but also to females, and what was forbidden to the boy, the girl does with all boldness and ugliness, defying social norms. This phenomenon has expanded to the point that some women have become crowded with men in several types of crimes with a difference in quantity, as a result of sudden and rapid social change, conflicting obligations of women's social roles, poverty, domestic violence and others. Thus, in our research, we revealed the reality of female criminal behavior in Algeria, and its motives at the same time. We are thus trying to draw a relatively clear picture of the phenomenon, enabling us to anticipate it and contribute to limiting it.

الملخص:

في ظل عدم وجود إحصائيات دقيقة وفعلية عن جرائم المرأة في المجتمع الجزائري، وندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، تأتي هذه الدراسة من أجل تحديد واقع السلوك الإجرامي لهذه الظاهرة من خلال تحليل محتوى ما تم نشره في أسبوعية "الخبرحوادث" المتخصصة في أخبار الجريمة. وذلك لرسم إطار شامل للجرائم التي ترتكبها المرأة، والتي فرضت نفسها على صفحات الجريدة، وذلك لمعرفة دوافع تفاقمها من حيث الكم، والنوع، والوسائل المستخدمة، وأسلوب التنفيذ.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن الإجماع كظاهرة اجتماعية مستنكرة لم تعد تقتصر على الذكور فقط، بل تعدت إلى الإناث، وأصبح مآكان محظورا على الفتى، تقوم به الفتاة بكل جرأة وبشاعة، متحدية بذلك المعايير الاجتماعية. وقد اتسعت هذه الظاهرة لدرجة أن بعض النساء أصبحن يزاحمن الرجال في عدة أنواع من الجرائم مع اختلاف في الكم، نتيجة التغير الاجتماعي المفاجئ والسريع، وتضارب التزامات الأدوار الاجتماعية للمرأة، والفقر، والعنف الأسري وغيرها. وهكذا كشفنا في بحثنا عن واقع السلوك الإجرامي للأنثى في الجزائر، ودوافعه في نفس الوقت. حاولين بذلك رسم صورة واضحة نسبيا عن الظاهرة، تمكننا من استشرافها والمساهمة في الحد منها.

الكلمات المفتاحية: الجريمة والسلوك الإجرامي؛ التغير الاجتماعي؛ الدور الاجتماعي؛ الضبط الاجتماعي؛ العنف الأسري.

مقدمة:

لا يشكل موضوع إجرام المرأة حجما كبيرا في تراث علم الجريمة. فمعظم الكتابات تهتم بجرائم الرجل أكثر من جرائم النساء، وكأن عالم الجريمة هو عالم الرجال، وأن الجريمة مرتبطة بالذكور. ولا شك أن هذا القصور ينم على أن ظاهرة إجرام المرأة ظلت من الأمور التي يحيطها ما يحيط بالمرأة أحيانا من غموض أو تحفظ.

ويرى بعض المختصين في علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام أن السبب في قلة الاهتمام بجرائم النساء إنما يرجع إلى أن عدد النساء الذي يقع تحت طائلة القانون أقل بكثير إذا ما قورن بعدد الرجال. فلو نظرنا إلى تراث موضوع المرأة والجريمة قبل عام 1970م، نجد فيه نظريات الكتاب القدامى أمثال "سيزار لومبروزو" و"سيغموند فرويد"، وما جاء في كتاب "م.اليوت" عام 1952م، منذر لجرائم المرأة؛ ومنذ ذلك التاريخ أهمل موضوع المرأة والجريمة طيلة عشرين عاما. فالكتابات التي ظهرت خلال هذه الفترة أمثال دراسات "إدوين سذرلاند" و"جرمي بنتام"، لم إلى هذا الموضوع إلا في صفحات قليلة. (الخشاب سامية مصطفى، 1983: 1).

إلا أنه رغم حصص المرأة الضعيفة في الإجرام، فإن الإحصاءات الجنائية الرسمية تدل عالميا على أن الإجرام الأنثوي عرف تطورا معتبرا سواء في الدول المتقدمة أو البلدان النامية.

والجدير بالذكر أنه للوقوف على واقع الجريمة لا بد من الاعتماد على إحصاءات رسمية. إلا أنه وللأسف الشديد، فإن الأبحاث العلمية المتعلقة بالجريمة تواجه عادة إشكالية المعلومات المفصلة، لاعتبارات السرية الأمنية التي تستوجب الحذر لدى مصادر المعلومات الرسمية، ولاعتبارات تتعلق بحقوق الإنسان وخصوصيات الأفراد التي ينبغي الحفاظ عليها حتى لا يتضاعف تضرر ضحايا الجريمة.

وإذا كان من الممكن التغلب على إشكالية المعلومات الجنائية في حدود المنطقة الواحدة، إلا أنه من الصعب التغلب على هذه الإشكالية على مستوى الوطن ككل.

من جهة أخرى، أكدت الدراسات الميدانية المتكررة، أن إحصاءات الجرائم التي يتم جمع بياناتها من سجلات الشرطة أو النيابة العامة أو القضاء، لا تعكس سوى جزء من الحقيقة. وهناك فرق واضح بين الجرائم التي تصل إلى علم أجهزة العدالة الجنائية وتلك التي ترتكب فعلا في منطقة جغرافية معينة؛ ويرجع ذلك لعزوف المجني عليهم عن إبلاغ الشرطة عن جرائم تقع في حقهم لأسباب عديدة.

ونظرا لصعوبة جمع البيانات الميدانية حول إجرام المرأة، فيظل غياب إحصاءات دقيقة وقلة الدراسات، لجأ الباحث إلى تحليل مضمون مصدر هام، يرصد يوميا أخبار الجريمة وتقاصيلها، ألا وهو الجريدة الوطنية المتخصصة في الجريمة، أسبوعية-الخبر حوادث-خاصة وأن وسائل الإعلام، أصبحت تتوفر على كل تقنيات الرصد والمتابعة المتطورة. فدراسة الجريمة من خلال الصحف، تعد مجالا خصبا وشاملا وسهل الإحاطة بالموضوع، من دون الوقوع في عمليات التسطيح التي تصيب بعض البحوث. مع العلم أننا كنا نود تدعيم دراستنا بإحصاءات رسمية صادرة عن وزارة العدل أو المديرية العامة لإدارة السجون، إلا أن مساعيها لم تر النور.

ولقد تم تحديد فترة الدراسة من 2005 إلى 2008م، كفترة جاءت عقب مبادرة المصالحة الوطنية في سنة 2004م، حيث بدأت فيها الصحف الجزائرية تتناول جرائم القانون العام، بعدما كانت جرائم الإرهاب تغطي على صفحاتها؛ مع الإشارة إلى أن سنة 2008م هي بمثابة آخر تاريخ لإصدار أسبوعية "الخبر حوادث".

وفي ضوء كل ما تقدم صيغت الإشكالية التالية: ما هو واقع السلوك الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري من حيث الكم، والنوع، والوسائل المستخدمة، وأسلوب التنفيذ؟ وما هي دوافعه؟

المنهج المتبع:

للإجابة على التساؤلات المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام تقنية تحليل مضمون ما نُشِرَ في أسبوعية "الخبر حوادث" حول إجرام المرأة في المجتمع الجزائري خلال فترة الدراسة، وتقريغه عن طريق البرنامج الإحصائي (spss)، وتحويله إلى بيانات في صورة جداول تتضمن أعدادا ونسبا مئوية تترجم واقع هذا السلوك الإجرامي. مع الوقوف على نماذج واقعية وأقوال لأخصائيين وميدانيين، معتمدين على اتجاهات نظرية تناولت الظاهرة بالتفسير.

مفاهيم الدراسة:

-الجريمة: يتفق كل من المفهوم القانوني والاجتماعي للجريمة على أنها خرق لمعايير وضوابط المجتمع، وهي ضرر يصيب الفرد والمجتمع، ويقرر لها القانون الذي يحمي ويمثل الهيئة الاجتماعية عقابا أو جزاء جنائيا. وعليه يمكن اعتماد التعريف الإجرائي التالي: الجريمة هي كل فعل أو امتناع عن فعل صادر من امرأة مسؤولة، ويقرر له القانون عقابا أو تدبيرا احترازيا. أي أن الجريمة مخلوق قانوني يصنعه القانون، ولا اعتبار له خارج القانون.

أما السلوك الإجرامي: فيكاد ينطبق جميع ما سبق إيراده عن الجريمة وتعريفها على السلوك الإجرامي، وإن كانت الجريمة هي مسمى الفعل، والسلوك الإجرامي هو الممارسة لذلك الفعل. وعلى ذلك يكون السلوك الإجرامي هو القيام بارتكاب سلوك أو الامتناع عنه، على نحو غير مقبول في المجتمع، وقد ورد نص عقاب له في شريعة أو قانون ذلك المجتمع. ومن هنا نجد أن السلوك الإجرامي والنتيجة المترتبة عنهما أمران مختلفان، تجمع بينهما علاقة سببية. ولهذا يرتب القانون على توافر السلوك الإجرامي دون النتيجة أحكاما تختلف عن تلك التي يرتبها توافر السلوك والنتيجة.

-التغير الاجتماعي: هو "تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في الوظيفة أو البنية". (بن الشين أحمد، 2008:03). فالتغير الاجتماعي الذي طال المجتمعات إنما أثر على جل مناحي الحياة فيها؛ وهذا يبرر ظهور وزيادة نسب بعض الجرائم كالجرائم الاقتصادية والإلكترونية وكجرائم المرأة التي لا يمكن قراءتها وفهمها بمنأى عن المفهوم العام والخاص للتغير الاجتماعي.

-الدور الاجتماعي: هو "السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الدينامي لمركز الفرد؛ فبينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة، فإن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز؛ ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه، وهذه التوقعات تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة

بمركزه الاجتماعي، وحدود الدور يتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة. (بدوي أحمد زكي، 1993: 395). ونقصد به إجراءات تلك الأفعال والتصرفات التي تقوم بها المرأة بما يتوافق مع متطلبات مركزها في الأسرة والمجتمع. **-العنف الأسري:** هو "كل عنف يقع في إطار العائلة ومن قبل أفراد العائلة بما له من سلطة أو ولاية أو علاقة بالمجني عليه". (المركز العربي للمصادر، دت: د. ص).

والعنف الأسري ضد المرأة هو أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة، وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد في الأسرة، وفقا لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع". (الساري سالم، خضر، 2004: 151).

وإجرائيا هو كل سوء استخدام للقوة المادية والمعنوية من قبل شخص بالغ في العائلة ضد المرأة داخل الأسرة، سواء كانت زوجة أو أما أو أختا أو ابنة، ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية الناجمة عن علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل في المجتمع والأسرة على السواء، تبعا لمكانة وأدوار الأعضاء الفاعلين فيها، الأمر الذي قد يجعلها تسلك سلوكا إجراميا.

-الضبط الاجتماعي: عبارة عن تلك العمليات والإجراءات المقصودة التي يتخذها المجتمع لرقابة سلوك أفرادها والتأكد من أنهم يتصرفون وفق القيم أو النظم التي رسمت لهم. ويناط الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث بالرأي العام والحكومة عن طريق القانون، أما في المجتمعات التقليدية فتلعب الأنماط الاجتماعية كالعادات الشعبية والعرف دورا كبيرا في الضبط الاجتماعي. (بدوي أحمد زكي، 1993: 383). أما إجرائيا فهو القوة التي بها تتمثل المرأة لنظم مجتمعتها.

واقع السلوك الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري:

بعد تفريغ محتوى 119 عدد من أسبوعية الخبر حوادث والمتضمنة الأعداد من 57 إلى 203، خلال كل فترة الدراسة الممتدة من 2005-2008م ومعالجتها إحصائيا، تمّ التوصل إلى مؤشرات السلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري كالتالي:

مقارنة بإجرام الرجل:

مما لا شك فيه أن المرأة أقل إجراما من الرجل. فالإحصاءات الجنائية لدول كثيرة، ولفترات زمنية متباعدة، تقطع بتفوق الرجل على المرأة تفوقا واضحا في مجال الإجرام. "إجرام المرأة في الجمهورية اللبنانية يمثل 2.7 % من الإجرام الكلي، وفي جمهورية مصر العربية 4 %، وفي فرنسا 10 %، وفي سويسرا 12 %، وفي ألمانيا 14 %، وفي إيطاليا 17 %، وفي كل من اليابان واليونان ارتكبت النساء 6 % من مجموع الجرائم". (فوزية عبد الستار، د.ت: 98).

أما بالنسبة للجزائر فكل ما هو متاح حول جرائم المرأة هو عبارة عن رؤية إحصائية تقريبية لا يمكن الاعتماد عليها بشكل أساسي، فهي مجرد مؤشرات حول سلوكها الإجرامي.

الجدول رقم (01): يبين توزيع الجرائم المرتكبة حسب الجنس (رجل - امرأة) خلال فترة الدراسة (2005 - 2008).

النسبة	المجموع	
71.83%	1293	رجل
10.83%	195	امرأة
3.56%	64	مجهول
13.78%	248	لا شيء
100.00%	1800	المجموع

المصدر: أسبوعية الخبر حوادث، الأعداد من 57 إلى 203، الفترة (2005-2008)

من الجدول رقم (01) يتبين أن المرأة الجزائرية قد دخلت عالم الجريمة، حيث بلغت نسبة إجرامها 10,83 %، مقابل 71,83 % كنسبة معبرة عن إجرام الرجل الجزائري.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة 3,56 % تُسبت إلى مجهول، لعدم التوصل إلى الجاني. أما فيما يتعلق بالنسبة 13,78 %، فتتمثل مجموع الجرائم المرتكبة، ولم يتم الإفصاح عن جنس مرتكبيها، ذكرا كان أم أنثى، إذ تمّ الاكتفاء بذكر عدد المتورطين فقط.

والجدير بالذكر أنه بالرغم من التفاوت الكبير بين نسبتي إجرام الذكور وإجرام الإناث، إلا أن لنسبة 10,83 % كإجرام للمرأة

الجزائرية أكثر من دلالة، باعتبار طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ، ونظرته الخاصة إلى المرأة في ظل ثقافته وهويته الإسلامية. ولقد اختلفت التفسيرات حول هذا التفاوت، فـ"أوتو بولاك" في كتابه "جرمية النساء" (1950م)، يعتقد أن هنالك جرائم ترتكبها النساء أكثر مما نعتقد أو ما هو موجود في السجلات الرسمية، إلا أن معظم جرائمهن لا تصل إلى الشرطة، وحتى وإن وصلت فإن دوافع الرأفة والشفقة عند رجال الضبطية العدلية والقضاء غالبا ما تكون متسامحة، حتى وإن اعتدت أنثى على رجل فإنه لا يقدم شكوى ضدها نظرا لثقافة المجتمع؛ ويضيف أن المرأة عادة ما تمتلك صفة الخداع أكثر من الرجال. (الوريكات عايد عواد ، 2008: 263).

ونظرا لما لحبس النساء والبنات من آثار سيئة على مستقبلهن في المجتمع الجزائري، خاصة بعد إطلاق سراحهن من مؤسسات إعادة التربية، حيث لا يُقبلن من طرف عائلتهن ومن المجتمع ككل؛ فإن رجال الشرطة والقضاء كثيرا ما يتسامحون معهن تفاديا لرفض المجتمع لهن، وخوفا عليهن من العود إلى الجريمة.

أما أنصار الاتجاه البيولوجي وعلى رأسهم "سيزار لومبروزو" صاحب كتاب "الإنسان المجرم" (1876م) ونظرية "المجرم بالفطرة"، فقد فسّروا ضعف مساهمة المرأة في الأفعال الإجرامية بسبب ضعفها الجسدي مقارنة بالرجل، فالمرأة لا تستطيع أن تقوم إلا بالجرائم التي تتطلب جهدا جسديا وفكريا ضعيفا. ومن جهة أخرى، يرى "لومبروزو" أن المرأة تتميز بالقدرة على إخفاء الجرائم التي ترتكبها بحكم أنها أكثر مخادعة من الرجل، ولها من القدرة على التّغريب به وحته على خرق القوانين بدون أن تشاركه بنفسها هذا الفعل الإجرامي. (البهلول هادية العود ، 2009: 5).

نخلص مما تقدم أن هناك حقيقة لا بد من التسليم بها ولا مجال لإنكارها، وهي أن إجرام المرأة أقل بكثير من إجرام الرجل، وأن معدل الاختلاف بينهما لا يتسم بحالة الثبات، بل يتغير ارتفاعا أو انخفاضاً تبعاً لتغير ظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

من حيث الكم:

يعكس مؤشر الكمواقع السلوك الإجرامي لدى المرأة الجزائرية، وهذا ما يعكسه الجدول التالي.

الجدول رقم (02): يوضح حجم جريمة المرأة الجزائرية:

نسبة الجرائم	مجموع الجرائم	
27.70%	54	2005
22.05%	43	2006
32.30%	63	2007
17.95%	35	2008
100.00%	195	المجموع

المصدر: أسبوعية الخبر حوادث، الأعداد من 57 إلى 203، خلال الفترة (2005-2008).
من الجدول رقم (02) يتبين أن نسبة إجرام المرأة وصلت في سنة 2007 إلى 32.30%، أي حوالي ثلث مجموع النساء في المجتمع؛ وهي نسبة تستدعي الوقوف عندها؛ كونها تعتبر مؤشرا على بداية ضعف المجتمع. خاصة في مجتمع تحظى فيه المرأة بمكانة خاصة، ويستبعد فيه ولوجها عالم الجريمة، نظرا لخصوصياته الاجتماعية والثقافية المنبثقة عن بيئة محافظة، في ظل الدين الإسلامي الحنيف.
كما تؤكد مصادر قضائية لـ "الشروق"، أن العدالة عالجت خلال سنة 2010 أكثر من 2000 قضية، تتعلق بجرائم شاركت المرأة فيها كالسرقة والنصب والاحتيال وانتحال الصفة والمخدرات. حيث أوقفت مصالح الأمن والدرك ما يقارب 1300 امرأة خلال السداسي الأخير من نفس السنة، منها 170 امرأة متورطة في 5000 قضية سرقة وتهريب عبر الحدود؛ 120 امرأة مرتكبة لجريمة الضرب والجرح العمدى؛ وخلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2011، عالجت المحاكم ما لا يقل عن 630 قضية عبر الوطن تتعلق بجرائم خطيرة تقودها المرأة. (سليمانى وهيب، 2021: 7).

من حيث النوع :

الجدول رقم (04): يبين توزيع جرائم المرأة المرتكبة حسب نوعها

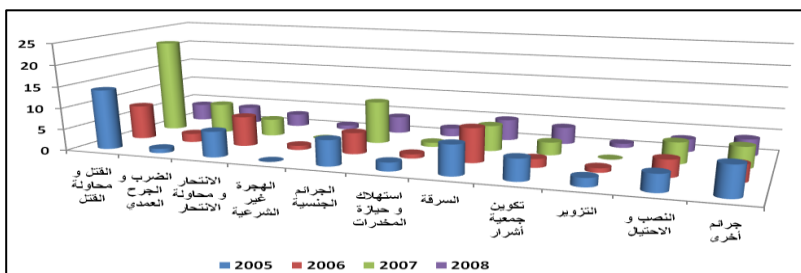
خلال سنوات الدراسة (2005-2006-2007-2008).

النسبة (%)	المجموع	السنة			
		2008	2007	2006	2005

القتل ومحاولة القتل	14	8	22	4	48	24.62%
الضرب والجرح العمدى	1	2	7	4	14	7.18%
الانتحار ومحاولة الانتحار	6	7	4	3	20	10.26%
الهجرة غير الشرعية	0	1	0	1	2	1.02%
الجرائم الجنسية	6	5	10	4	25	12.82%
الاستهلاك والمتاجرة في المخدرات	2	1	1	2	6	3.07%
السرقه	7	8	6	5	26	13.33%
تكوين جمعية أشرار	5	2	3	4	14	7.18%
التزوير	2	1	0	1	4	2.05%
النصب والاحتيال	4	4	5	3	16	8.21%
جرائم أخرى	7	4	5	4	20	10.26%
المجموع	54	43	63	35	195	100%

المصدر: أسبوعية الخبر حوادث، الأعداد من 57 إلى 203، الفترة (2005-2008).

من الجدول رقم (04) يتبين أن المرأة الجزائرية قد تورّطت في ارتكاب معظم أنواع الجرائم التي يرتكبها الرجل حتى الخطيرة منها. بل نالت جريمتي القتل ومحاولة القتل حصّة الأسد من جرائمها، وتصدّرتا الترتيب بـ48 جريمة من أصل 195 جريمة، بنسبة 24.62 %، وإذا أضفنا إليها 14 جريمة متعلقة بالضرب والجرح العمدى، أي 7.18 %، أصبح المجموع 62 جريمة، ما نسبته 31.80 %، أي حوالي ثلث الجرائم المرتكبة، مما ينبئ بتفاقم جرائم المرأة ضد الأشخاص في المجتمع الجزائري، علاوة على الجرائم الأخرى. وهذا ما لم نعهده من قبل، مما قد يهدّد استقرار المجتمع. الرسم البياني رقم (01): يبين توزيع جرائم المرأة الجزائرية.



وإذا ما حاولنا تفسير كيف احتلت جريمة القتل الصدارة بين مختلف جرائم المرأة، يمكن القول إن القتل بأركانها القانونية المعروفة (الركن المادي والركن الشرعي والركن المعنوي) جريمة لا يمكن إنكارها أو حتى إخفاءها خاصة مع توفر الركن المادي وهو وجود جثة، أما بقية الجرائم الأخرى فقد سجلنا انخفاضها، وقد يرجع ذلك إلى إمكانية التستر عليها. فجريمة الإجهاض مثلاً- في نظر المختصين في علم الإجرام- هي من أكثر الجرائم التي ترتكبها الإناث من حيث عدم الظهور في الإحصاءات ومن حيث الوقوع. كذلك الحال بالنسبة للانتحار، حيث أن الكثير منها لا يُفصح عنه على أنه انتحار، لاعتبارات عائلية وثقافية.

ولقد أوضحت الدكتورة "مزور" في دراستها عن إجرام المرأة في المجتمع الجزائري، أن المرأة متواجدة في جل الجرائم التي يرتكبها الرجل مع اختلاف في الكم فقط، حيث أن نصيبها من جرائم معينة كان مرتفعاً؛ من ذلك جريمة القتل التي مثلت أعلى نسبة في الارتكاب من قبل المرأة مقارنة بالجرائم الأخرى. (بركو مزور، 2007: 540).

من حيث أسلوب التنفيذ والوسيلة المستخدمة:

أشار "فرويز" إلى أنه على الرغم من أن النساء أضعف جسماً من الرجال، إلا أنهن يتغلبن على ذلك الضعف بالمكر والحيلة، سواء بتخدير ضحاياهم أو إيقاعهم بالمرامات الجنسية، وغيرها من الوسائل التي لا تعجز المرأة عن اختلاقها لتنفيذ جريمتها.

ويرى سليمان عبد المنعم أن إجرام الرجل يتميّز بالعنف والقسوة، فهو يستسهل القتل والضرب والجرح والمقاومة والسطو والابتزاز، بينما يتسم إجرام المرأة بالغدر وعدم الأمانة، فهي تميل إلى القتل

بالسم وشهادة الزور والسب والسرقعة من المحلات العامة وإخفاء الأشياء المسروقة والنصب والتزوير... (سليمان عبد المنعم، 2001: 378). كما توصلت الدكتورة "مزور بركو" في دراستها السابقة إلى أن وسيلة المرأة في الجرائم متعددة، حيث وجدت أنها تستعمل السم، الحرق، المتاجرة بالجسد وتعدتهما إلى استعمال حتى الآلات الحادة كالسكين، الساطور والعصا الحديدية. (بركو مزور، 2007: 523-524).

والملاحظ أنه رغم اتّصاف المرأة بالعاطفة، إلا أنها قد تتحوّل إلى كائن شرسيرتكب أفظع الجرائم وبطريقة بشعة، كقتل الزوجة لزوجها وتقطيعه، أو إحراق جثته كما يتضح من خلال النماذج التالية:

النموذج الأول: هي واقعة بشعة حدثت بالفعل بأحد أحياء حسين داي في الجزائر العاصمة، حيث قطعت إحدى الزوجات ببرودة أعصاب جثة زوجها إربا لإخفاء فضيحة شذوذها. وحسب التحقيقات فإنها وضعت منوما بالمشروب الذي قدمته له لتنفيذ جريمتها البشعة بعدما ضبطها في وضع مغل مع صديقته ببيتها. (ع. ر، 2006: 6).

النموذج الثاني: ذهبت الجدة "حليمة" عند ابنتها "صباح" لتسترجع مجوهراتها، غير أن ابنتها قامت بتهريبها للوكالة بنية مقابل مبلغ عشرة ملايين سنتيم، كونهما تمر بأزمة مالية خانقة. عدم اقتناع الجدة جعلها تصرخ، فأقدمت "صباح" بمساعدة ابنتها على فصل رأسها بالساطور وتقطيع جثتها إلى أجزاء بعد أن قتلها أبشع قتلة، ثم وضعت الأجزاء في أكياس لرميها بغابة "كناستيل"، لكن الحظ لم يكون حليفهما، إذ تم اكتشافهما والتبليغ عنهما. (م. ب، 2005: 7).

النموذج الثالث: حيثيات القضية تعود إلى 30 جوان 2005 في المنطقة 12 بمعسكر، حين علمت الأم بحمل ابنتها غير الشرعي، فعزمت على تنفيذ خطة للتخلص منها ومنحملها. إذ بعد منتصف الليل أيقظتها وأمرتها بالصعود على قطعة الأجر، وربطت عنقها بالحبل المثبت بالبكرة، وحين تأكدت من خروج روحها أرادت تضليل التحقيق، فقامت بنزع الجثة بمساعدة ابنتها الأخرى، ولقّتها بغطاء ونزعت الحبل من عنقها وأوهمت جاراها بأنها شنقت نفسها. وتم الحكم عليها وعلى ابنتها بـ 10 سنوات سجنا نافذا. (م. ب، 2007: 7).

الملاحظ مما تقدم أن المرأة باتت تستعمل كل الوسائل والأساليب لتنفيذ جرائمها، ولم يعد ثمة اختلاف كبير بينها وبين الرجل في هذا الجانب، رغم ما يعرف عنها من الوداعة والرحمة والشفقة والحنان. والغريب في الأمر أنها لم تتورّع عن ذلك حتى مع أقرب الناس إليها من الأصول والفروع والأزواج.

-إجرام المرأة من حيث الدوافع:

طبقا للنظرية الشمولية -نظرية تعدد العوامل- فإن الجريمة قد تقع نتيجة لتوافر عامل واحد أو عدة عوامل معينة، وقد لا تقع مع توافر جميع العوامل التي تؤدي إلى وقوعها.

ويمكن إرجاع إقبال المرأة على الجريمة إلى تطور المجتمعات البشرية وتحولها إلى مجتمعات معاصرة؛ الأمر الذي فرض أنماطا جديدة من العيش على الجنسين. فتورّط المرأة في الإجرام هو نتيجة التغير الاجتماعي المتسّم بتكاليف الحياة الصعبة خاصة الاقتصادية منها، وصراع التزامات الأدوار الاجتماعية، إضافة إلى دفاعها الشرعي عن نفسها جراء العنف الممارس ضدها في البيت وفي العمل والشارع.

-التغير الاجتماعي: إن طبيعة المرحلة التي تمر بها حاليا كافة المجتمعات حساسة جدا، وتتطلب الإدراك الواعي لأبعادها على ضوء التحولات السريعة والجذرية للبنى الاقتصادية والسياسية التي أفرزت تغيرات اجتماعية وثقافية هامة لم يكن مخططا لها، كتغير العلاقات الاجتماعية والنظم التربوية وحجم العائلة وعلاقات أفرادها وأدوارهم ومراكزهم، ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي خارج البيت، بالإضافة لاستيراد مفاهيم وأنماط سلوكية لا تتلاءم وطبيعة مجتمعاتنا، وتلاشي منظومة القيم، واقتصار وسائل الضبط الاجتماعي على مؤسسات خاصة؛ لاسيما أن التغيير قد تم بخطى سريعة لم تستطع الأفكار والتقاليد السائدة مسايرته، فاختلت القيم واضطربت الموازين في المجتمع. كل ذلك مجتمعا أدى إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها الجريمة بكل صورها.

يرى "دوركاييم" أن المجتمعات البسيطة على عكس المجتمعات المعقدة تتميز بالتجانس. وعليه هناك ادعاء قوي بأنه عندما يصبح المجتمع وتقسيمه للعمل أكثر تعقيدا، والعلاقات الشخصية أقل عاطفية، يضعف الضبط الاجتماعي غير الرسمي، وبالتالي يتزايد السلوك الانحرافي في المجتمع.

ولقد توصل "دوركاييم" إلى أن بعض أشكال الجريمة هي نتيجة التغير الاجتماعي السريع وما يصحبه من انهيار الوسائل التقليدية للضبط الاجتماعي. وقد أكد بأن الجريمة هي الثمن الذي يجب أن ندفع من أجل نهضتنا واكتشافاتنا.

ويرى "أحمد المجدوب" المستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن: "التحولات الاقتصادية السريعة وما صاحبها من تغيرات اجتماعية، هزت القيم الاجتماعية الأصيلة من جذورها وعززت القيم المادية، مما أدى إلى ضعف الصلات الأسرية". (عامر فتحي حسين، 2006: 63).

-صراع التزامات الأدوار الاجتماعية: كان للمرأة دوران محددان، دور المرأة الخادمة لزوجها ودور الأم المربية لأبنائها. لكن بعدما مُنحت العديد من الحقوق القانونية والاجتماعية والسياسية، تمكّنت من مشاركة الرجل جنبا إلى جنب في مسار التنمية. حيث أصبحت المرأة عنصرا منتجا ولم تعد تستمد مكانتها وسلطانها من الأمومة فقط، بل من دخلها المادي الذي تدعم به حياة الأسرة من الناحية الاقتصادية، ومن مستواها العلمي أيضا؛ وبذلك أضيفت للمرأة أدوار جديدة وهوية أخرى مختلفة عما كانت عليها داخل الأسرة وخارجها. ومن هنا أصبحت مطالبة بأن تتجلب لتثبت أنوثتها ولترفع من مكانتها في الأسرة والمجتمع. بذات الوقت يطلب منها أن تكون ملتزمة وحريصة على أداء دورها في تنشئة أبنائها وتربيتهم بنفسها، وأن تساعد زوجها في العمل خارج المنزل لكي تساهم ماديا في ميزانية الأسرة. هذه التوقعات المتضاربة والصعبة، تسبب توترا وتقاطعا في دور ومكانة المرأة، وتؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وسلوكية.

ولقد أوضحت دراسة العالمية الأنثروبولوجية "مارجريت ميد" عن الشخصية في ثقافات مختلفة أجريت على طائفة من الغجر، أن جرائم الإناث تفوق جرائم الذكور من حيث العدد، بل إن النساء هن اللاتي يرتكبن جرائم السرقة والنشل في الأسواق والأماكن المزدحمة، وذلك يعود إلى أن النساء في هذه القبيلة هن اللاتي يسيطرن ويعملن بالصيد والتجارة، بينما يبقى الرجال في البيت لرعاية الأبناء وللقيام بشؤون الأسرة إلى حين عودة الزوجات. (البهلول هادية العود، 2005: 9).

كما انتهى "دوركايم" من دراساته عن التغير الاجتماعي بالمجتمعات الإنسانية للقول بأن: "كثافة السكان في منطقة ما تؤدي بدورها إلى تنوع المهن وتعدد الأدوار، العامل الذي يفضي إلى تكوين تشكيلة مغايرة نوعيا للتركيبية الاجتماعية السابقة للمجتمع في هذه الحالة من التغير، خاصة إن اتسم التغير بدرجة من السرعة، فإن المعايير الثقافية في المجتمع يحدث أن تبتهت وتضعف في قدرتها على ضبط سلوك الأفراد وتوجيههم حبال ما تنص عليه؛ بتعبير آخر إن المعايير الاجتماعية والثقافية تفقد ما لها من فعالية عندما تتغير الخصائص المميزة للجماعة تغيرا سريعا، مما يخلق حالة الأنوميالتي يصحبها ازدياد في حجم السلوك الانحرافي". (المصراطي عبد الله أحمد عبد الله، 2007: 16).

-العنف الأسري ضد المرأة: يقول "كولي" في كتابه "التنظيم الاجتماعي" أن: "الذات والمجتمع توأمان وأن أي خلل يحدث في هذه العلاقة يؤدي إلى التفكك الاجتماعي الذي من بين مظاهره السلوك المنحرف". (البهلول هادية العود، 2005: 11).

إن للأسرة دورا كبيرا في حياة المرأة، إذ توجد الكثير من الأمور التي تترك أثرا سينا في حياتها على نحو يدفعها لارتكاب الجريمة. ولقد أوضحت بعض الدراسات بأن لاضطراب العلاقات داخل الأسرة دور كبير في انحراف المرأة، لأن حياة الفرد كشخص تعتمد على علاقاته بالآخرين. ومنذ لئلهذا الاضطراب العنف الأسري.

ونقصد بالعنف الأسري الإكراه أو القهر الذي يمارسه زوج الأم على أبناء زوجته الثانية -الأسرة المؤلفة- وزوجة الأبلى أبناء زوجها الثاني، والزوج على زوجته في الأسرة العضوية؛ فضلا عن

ضرب الأب لأبنائه بشكل قاسي لا بدافع التربية التأديبية بل القهرية العنيفة، أي الضرب بهدف الإذلال والقهر. من هنا يأخذ العنف الأسري مسارين، الأول إيقاع الأذى على الزوجة، والثاني إساءة التعامل مع الأبناء أثناء تنشئتهم. وفي كلا المسارين تتبلور بذور التفكك الأسري الذي قد يؤدي إلى أنشطة إجرامية عنيفة.

فمن خلال الدراسة الميدانية التي قامت بها الدكتورة بوسنة عبد الوافي زهير من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية -جامعة بسكرة- حول انحراف الفتاة في المجتمع الجزائري، يتضح أن الانحراف كظاهرة اجتماعية مستترة، لم يعد يقتصر على الذكور فقط بل تعدى إلى البنات. والنتائج المتحصل عليها تحمل في طياتها بروفيل نفسي للبنات، يميزه العدوان والاندفاعية بالإضافة إلى نبد الآخرين والولوج في علاقات مشبوهة تجر إلى العصيان والتمرد، حيث اختارت الفتاة الخروج على المعايير الاجتماعية ورفضها، وهذا ما ظهر من خلال تطبيق اختبار الإحباط التي تعاني منه. ولعل هذه النتائج تقضح دور العائلة في الاهتمام بالأبناء بصفقتها الخلوية الأساسية التي لا بد لها أن تساهم بلا هوادة في إرساء أسس التنشئة الاجتماعية السليمة.

ولقد خلصت دراسة "مزوز" السالفة الذكر إلى أن معظم المجرمات ينتمين إلى أسر مفككة، وعشن في محيط وجداني واجتماعي-ثقافي مضطرب، ومن دلائل هذا الاضطراب التفكك العائلي، سوء المعاملة والقسوة فيها والإهمال العاطفي والمادي.(بركو مزور، 2007: 540).

ولعل النماذج التالية ستلقي مزيدا من الضوء على العنف الأسري كدافع مهم لتنامي ظاهرة إجرام المرأة.

النموذج الأول: قامت امرأة في خميسالخشنة بمساعدة ابنها بقتل زوجها، ثم أخفت الجثة في حديقة المنزل ووضعت قطيع غنم فوقه لئلا ينتبه أحد لوجوده. والأغرب من هذا أنها ذهبت إلى إحدى الجرائد اليومية ونشرت إعلانا تبحث من خلالها عن زوجها المفقود. وبعد أن افترض أمرها، تبين أن الدافع وراء اقتراف هذه الجريمة الشنعاء هو سلوك الزوج السادي المدمن على شرب الخمر، حيث كان بمجرد دخوله

البيت مخمورا، يشبع زوجته ضربا وسبا وشتما أمام مرأى أبنائه، فكان انتقامها أعنف بكثير. (ب.خ، 2008: 8).

النموذج الثاني: أقدمت فتاة لم تتجاوز 16 سنة وبكل جرأة وإصرار على قتل والدها البالغ من العمر 49 سنة. الوقائع تعود إلى وقت الإفطار في شهر رمضان الفضيل، إذ أقدمت الفتاة على ذبح والدها على مستوى الرقبة وطعنه في مواضع عدة من جسمه بسكين المطبخ بمنزلهما العائلي الكائن بحي كشيدة في وسط باتنة. وعن الأسباب فترجع إلى شجار عنيف وقع بين الأم والوالد والإبنة المراهقة دقائق قبل الإفطار. (س.ق، 2006: 5)

النموذج الثالث: فاطمة تبلغ من العمر 14 سنة، حاولت التخلص من والدها، لكن انكشف أمرها. بدأت القصة بعد انفصال والديها وزيادة الضغوط النفسية عليها، حيث صارت مكلفة بأعباء المنزل جميعها، بعد أن فصلت من الدراسة، إضافة إلى أوامر والدها واحتياجاته التي لا تنقضي وقساوته عليها لأنها تشبه أمها كثيرا، وتفضيله أختها الكبرى عليها. عندما وصلت الفتاة إلى حد اللارجعة من الكبت خطت للتخلص من والدها، فبدأت تضع له سم الفئران في كعكة الإفطار كل يوم وبجرعات صغيرة لمدة 18 يوما، حيث شعر الأب بالإرهاق والمرض، وبالمستشفى وبعد التحليل تم اكتشاف السم الذي أصبح في كامل جسمه وصعب إنقاذه. (م.ب، 2007: 7).

النموذج الرابع: "سعاد" شابة في الخامسة والثلاثين من عمرها؛ بعد طلاقها، أصدرت المحكمة قرارا يقضي بأحققتها في الحضانة، ولكنها وبعد إلحاح من طليقها سمحت لطفليها بالبقاء معه لمدة ثلاثة أشهر. وخلال هذه الفترة، تمكّن زوجها السابق من رفع دعوى مقنعا القاضي بأنها تخلّت عن حضانتها وأن الطفلين تحت رعايته منذ ثلاثة أشهر، فقضت المحكمة من جديد بسحب الحضانة من الأم؛ فما كان منها إلا التخلص منها قبل موعد تسليمها لأبيهما لتحرمه منهما كونها لم تتحمل فكرة عدم رؤيتهما من جديد. (ج.و، 2007: 9).

والملفت للانتباه من خلال ما تقدم من نماذج أن معظم ضحايا المرأة هم ذكور، كونهم يشكلون في الغالب مصدر العنف المسلط

عليها. وهذا ما أكدته دراسة "مزوز"، حيث توصلت إلى أن الرجال أكثر استهدافا كضحايا من قبل المرأة وذلك بنسبة 77% مقابل نسبة ضعيفة من النساء المستهدفات كضحايا للمرأة. (بركو، 2007: 524).

الفقر: أكد الفلاسفة والمصلحون الاجتماعيون قديما على علاقة الفقر بالجريمة. قال "سقراط": "إن الفقر هو أبو الثورة وأبو الجريمة". وحديثا قال المفكر الإيطالي "أنريكو فيري": "بطون جائعة تستلزم حتما أذانا صماء". (ابن الشيخ فريد زين الدين، 1995: 1). وهذا يعني أن ظروف الفقر هي التي تخلق من بين الفقراء من يتجه إلى ارتكاب الجريمة.

ولقد أثارت نتائج التحقيق الميداني الذي قامت به جمعية مكافحة السيدا "أنيس" بالجزائر حول ثقافة التعامل مع الإيدز في الوسط الجامعي، والذي نشرته جريدة الشروق في عددها رقم 3124 ليوم الخميس 25 نوفمبر 2010 تحت عنوان -غالبيةعاملات في الملاهي الليلية من الإقامات الجامعية-جدلا إعلاميا واسعا بفوروم المجاهدين خاصة بعد إعلان رئيس الجمعية الدكتور "سكندر سوفي عبد القادر" أن أغلبيةعاملات في الملاهي الليلية ينحدرون من الإقامات الجامعية، وأنهن يشكلن تهديدا كبيرا من حيث نقشي فيروس الإيدز في الوسط الجامعي.

والشاهد في هذا التحقيق هو تأكيده على أن الدافع الأول لعمل هؤلاء الجامعيات في الملاهي الليلية هو الفقر والبعد عن الأهل والحاجة؛ مما قد يؤدي إلى عالم الجريمة، مثلما يتضح من خلال النموذج التالي: تمكنت مصالح الدرك الوطني بميلة في الأسبوع الأخير من سنة 2007م من القبض على جامعية، ذات 28 سنة تدعي العفة والطهارة والعلم في الجامعة، تلبس الجلباب إلى غاية المساء، وفي الليل تعمل في إحدى الحانات كاسية عارية، والكارثة أنه وجد بحوزتها خمسة كيلوغرامات من المخدرات لبيعها. (ن. ب، 2008: 2).

ويعتبر الزواج من أهم النظم الاجتماعية التي تعمل على حفظ توازن وتماسك واستقرار المجتمع. فمن خلاله تنظم العلاقات الجنسية، وتقوى الروابط الاجتماعية، ويتجنب الفرد والمجتمع الكثير من

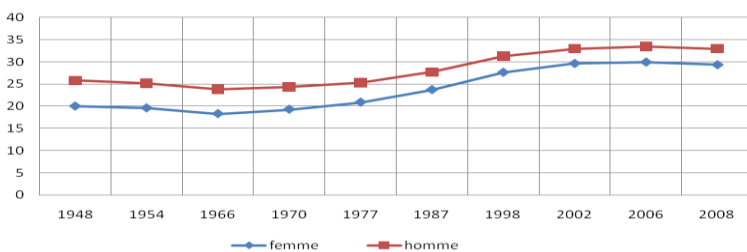
الآفات الاجتماعية التي من شأنها أن تهدم وتفتك ببنية المجتمع. وبالرغم من أهمية الزواج للفرد والمجتمع على حد سواء، إلا أن التحويلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، أدت إلى إحداث تغييرات هامة في نظام الزواج من حيث السن، أسلوب الاختيار، المراسيم، السكن... الخ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل سن الزواج لدى الذكور والإناث على حد سواء، وانتشار ظاهرة العنوسة بين النساء والعزوبة بين الرجال. الأمر الذي ساهم في تنامي الجرائم الجنسية.

الجدول رقم (05): يبين تطور معدل سن الزواج في الجزائر حسب الجنس (ذكر-أنثى)، حتى سنة 2008 آخر إحصاء.

الجنس	1948	1954	1966	1970	1977	1987	1998	2002	2006	2008
إناث	29.3	29.9	29.9	27.6	23.7	20.9	19.3	18.3	19.6	20.0
ذكور	33.0	33.5	33.0	31.3	27.7	25.3	24.4	23.8	25.2	25.8

المصدر: RGPH (en année), source : ONS, Papfam-02 –MICS 3 RGPH

رسم بياني (02): يبين تطور معدل سن الزواج في الجزائر.



من الجدول رقم (05) يتبين أن معدل سن الزواج قد ارتفع بحوالي 10 سنوات ما بين 1966 و2008، وهذا ينطبق على كل من الذكور والإناث على حد سواء. وعشر سنوات ليس بالمدة الهينة، وهذا ناجم عن التغيرات السريعة والمفاجئة التي شهدتها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، إن على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي.

عبد الباقي غفور

Almawaqif

ghaffour@yahoo.fr

Vol. 19 N°: 01 juin 2023

الجدول رقم (06): يبين نسبة العزوبة حسب الجنس وفئات السن لسنة 2008.

السن	ذكر	أنثى	المجموع
19 - 15	99.9	97.3	98.6
24 - 20	98.0	77.9	88.0
29 - 25	82.5	51.6	67.2
34 - 30	50.0	34.8	42.4
39 - 35	24.3	23.1	23.7
44 - 40	10.2	13.0	11.6
49 - 45	4.7	6.9	5.8
54 - 50	2.3	3.8	3.1
59 - 55	1.4	2.5	1.9

المصدر: RGPH 2008

الجدول رقم (06) يوضح ارتفاع معدل العزوبة في كل فئات السن، بالنسبة للجنسين (الذكور والإناث)، وبالأخص بالنسبة للذكور التي تصل نسبة العزوبة عندها 98.0% بالنسبة لفئة السن (20-24). و82.5% بالنسبة لفئة السن (25-29)، أما بالنسبة لفئة السن (30-34) فقد وصلت إلى 50.0%، أي ما يعادل نصف عدد الذكور. أما بالنسبة للإناث فقد وصلت نسبة العزوبة عندها بالنسبة لفئة السن (24-20)، 77.9%. وبالنسبة لفئة السن (25-29)، 51.6%، أما بالنسبة لفئة السن (30-34)، فقد بلغت 34.8%، أي ما يعادل ثلث عدد الإناث. حتى بالنسبة لفئة السن (35-39)، فإن نسبة العزوبة عند كل من الذكور والإناث قد قاربت ربع عدد كل منهما، حيث بلغت عند الذكور 24.3%، وعند الإناث 23.1%. وهي نسب جد مرتفعة بالنسبة لمجتمع يعد الزواج فيه نصف الدين.

كما أن ارتفاع أسعار لوازم الزواج، وارتفاع المهور ومطالب الأهل، وارتفاع أسعار المباني والشقق، وانخفاض مستوى القدرة الشرائية، بالإضافة إلى تفاقم نسبة البطالة يؤدي بالشباب ويضطره

إلى عدم الزواج؛ مما قد يوقعه في الجرائم الجنسية وتكون النهاية كارثية. فكم حادثاً قرأنا عنه في الجرائد متعلق بجريمة الزنا. هنا زوجة باغتتها زوجها فقتلها وعشيقها، وأخرى ضبطها زوجها مع آخر وتشاجرا، فقتلت هي أو عشيقها الزوج. وهناك من اتفقت مع عشيقها على دس السم للزوج لقتله ثم يأخذ العشيق ويقوم بدفنه في مكان نائي. وكل هذا الكم من الجرائم ارتكب من أجل الجنس.

إن الأهداف أو الطموحات وبخاصة المادية، تلعب دورا بارزا في تفسير الجريمة، خاصة إذا أصيب البناء الاجتماعي بدرجات عميقة من التغير، تمتد إلى وسائل الضبط الاجتماعي وبخاصة المعايير الاجتماعية. كما أن الفشل في تحقيق هذه الطموحات بالسبل المشروعة، إما لعدم القدرة المادية والجسمية على تحقيق ذلك، أو لاستعجال الأفراد في تحقيقها، يقودهم إلى تبني درجة من الشعور بعدم الانتماء أو الاغتراب عن واقعهم، مما يحفزهم على تبني القيم والأفكار التي تحرّض على التحرر من الضوابط الاجتماعية، بهدف تحقيق الطموحات التي عادة ما تكون مشروعة. وهذا ما يحفزهم على ارتكاب السلوك الإجرامي.

باختصار يمكننا القول أن الأفراد يجرمون عنوة جراء الصراع الحادث بين طموحاتهم وأهدافهم المشروعة وبين الفشل في تحقيقها. ولعل النموذج التالي أبلغ مثال نقمّن خلاله على ما تقدم اسمها "خليدة"، ذات 20 سنة، حكم عليها بالإعدام، تميزت بطموحها الجامح. عشقها للحياة والسفر كلّفها غالبا. تعرفت على شاب فقررت أن تسافر معه لزيارة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن المال غير كاف، مما جعلها تفكر في الاستيلاء على سيارة فاخرة، ومن ثم بيعها والظفر بكمية من المال. وقد وقعت الجريمة عندما حاولت سرقة سيارة إحدى السيدات، ولما كشفت صاحبة السيارة أمرها، لم يكن أمامها سوى إسكات أنفاسها إلى الأبد بسكين ضخم. ومن سوء حظها اكتشفتها دورية الشرطة، وقضت باقي أيامها في السجن بدلا من السفر. (ب. ف، 2007: 6).

وبشير "فكري عبد العزيز"، أستاذ الطب النفسي، إلى شيوع ثقافة طلب الكماليات وتحويلها إلى ضروريات كالدش، الموبايل والسيارة، وهي أعباء جديدة أضيفت على كاهل الأسرة وأفرزت أمراضا اجتماعية في ظل الحاجة والفاقة. (عامر فتحي حسين، 2006: 64).

ولقد انتهت الدراسات إلى أن أسباب إجرام المرأة يأخذ اتجاهين أساسيين، أولهما مرتبط بالأسباب المادية، حيث يرجع ذلك لشيوع عاقيم المادية بعد التغيرات الحادة التي شهدتها المجتمع ككل؛ وثانيهما يتعلق بالصرعات الأسرية التي ازدادت بسبب نمو العلاقة الفردية وغياب التماسك والضبط الاجتماعي. (بركو، 2007: 536).

الخاتمة:

نتيجة للتغير الاجتماعي المفاجئ والسريع، إثر الحراك الاجتماعي الذي نشأ عن التنمية، والثورة التكنولوجية، وانتشار وسائل الاتصال، وفي ظل تحديث المجتمع وتحرير المرأة والغزو الثقافي الغربي لمجتمعاتنا وما صاحبه من انهيار في شبكة القيم والمعايير الاجتماعية وفقدان نمط الأسرة، وصراع التزامات الأدوار، وضعف الوسائل التقليدية للضبط الاجتماعي، والتفكك الاجتماعي، والعنف الأسري، وسطحية العلاقات الاجتماعية بفعل التحضر والمدنية الزائفة وانتشار الأنانية، وغياب معاني التسامح، ونقص مظاهر التضامن الاجتماعي، وسيطرة المادة على عقول الناس، وارتفاع مستوى المعيشة، وعدم إشباع الحاجات الأساسية نتيجة الخلل الذي يعيشه الاقتصاد بين التبعية والتضخم، وبدافع الانتقام والثأر والسرقة والشك والغيرة والخيانة الزوجية والخلافات العائلية وقضايا الشرف، إلى جانب الشعور بالإحباط الشديد والضغطات النفسية الحادة، والاغتراب عن الذات وعن المجتمع جراء التهميش والاستبعاد وانتشار المخدرات. لم يعد الإجرام كظاهرة اجتماعية مستترة يقتصر على الذكور فقط بل تعداهم إلى الإناث، وأصبح ما كان محظورا على الفتى، تقوم به الفتاة بكل جرأة، متحدية بذلك المعايير الاجتماعية ورافضة لها. وإذا كانت الإحصائيات والأرقام تدل على أن الجرائم

التي ترتكبها النساء أقل بكثير من جرائم الرجال، إلا أنها اتسعت بشكل ملحوظ إلى حد أن بعض النسوة أصبحن يزاحمن الرجل في عدة أنواع من الجرائم. بل إن معظمها لم يعد حكرا على الرجل، حيث أصبح للمرأة دور فيها مثلها مثل الرجل. والغريب في الأمر أن جرائم المرأة باتت تسجل بين الأصول والفروع والأزواج، والأسوأ من كل هذا، هو أن المرأة صارت تقترب جرائم في غاية البشاعة، وبطرق تقشعر لها الأبدان، كقتل الزوج على طريقة الأفلام السينمائية والتثكيل بجثته، ورمي طفلها الرضيع -فلذة كبدها- بعد ذبحه، ليدفع ثمن حملها سفاحا، ولتمحو العار الذي ألحقته بنفسها وذويها؛ متجردة بذلك من مشاعر الأمومة وثوب الحنان، علما أن الأرقام التي تصلنا تبقى بعيدة عن الحقيقة.

فالجريمة في حقيقة الأمر ما هي إلا تعبير عن فشل المجرم في التكيف مع مجتمعه، وتعبير في الوقت ذاته عن فشل المجتمع في تهيئته وإعطاء المجرم القدرة على الاندماج فيه. أي أن الجريمة تقع عندما يفقد الشخص توازنه في بيئته، ولا يستطيع الانسجام مع محيطه. وتقع أيضا عندما يعجز المحيط عن تلبية رغباته.

الاقتراحات:

- العمل على جعل الإحصاءات الجنائية الرسمية في متناول الباحثين، لتسهيل مهمة الحصول على نتائج دقيقة، يمكن البناء عليها في اتخاذ القرارات المناسبة للحد من الجريمة.
- العمل على تكثيف الدراسات والأطروحات والندوات والملتقيات والمخابر العلمية التي تتناول الإجرام الأنثوي في كل جوانبه الاجتماعية، النفسية والقانونية والاقتصادية والسياسية وغيرها، لتشخيص العوامل التي تدفع المرأة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي. كون البحث في هذا الميدان لا يزال في حالة مخاض.
- العمل على الحد من ظاهرة العنف الأسري، كونه من أهم دوافع إجرام المرأة، وكون أغلب المجني عليهم في السلوك العدواني للمرأة من الذكور.

المراجع:

- ابن الشيخ فريد زين الدين، (1995). علم النفس الجنائي: سلسلة دروس جامعية، الجزائر، بن عكنون، الساحة المركزية، ديوان المطبوعات الجامعية.
- أحمد زكي بدوي، (1993). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.
- البهلول هادية العود، (ربيع 2009). "جرائم النساء من خلال باب -أخبار الجريمة- في أهم الصحف اليومية في تونس. مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة: العدد 41.
- الخشاب سامية مصطفى، (1983). المرأة والجريمة: دراسة اجتماعية ميدانية، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو-مصرية.
- المصراتي عبد الله أحمد عبد الله، (2007). في اجتماعات الجريمة والانحراف: قراءة اجتماعية معاصرة في النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث.
- الوريكات عابد عواد، (2008). نظريات علم الجريمة، ط1، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- بركوموز، (2007). إجرام المرأة في المجتمع الجزائري: العوامل والآثار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس الإكلينيكي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- ب. ف، (2007). أرادت مزيدا من المتعة فوقع في الجريمة، أسبوعية الخبر حوادث، العدد 132، من 19 إلى 25 أوت 2007.
- ب.خ، (2008). تقتله وتخفي جثته في الحديقة، أسبوعية الخبر حوادث، العدد 160، من 3 إلى 9 مارس 2008.
- بدوي أحمد زكي، (1993). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.
- بن الشين أحمد، (2008). التغير الاجتماعي وجنح الأحداث بالجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.
- ج. و، (2007). قتلت طفليها لتحرمه من الحضنة، أسبوعية الخبر حوادث، العدد 127، من 15 إلى 21 جويلية 2007.

-س.ق، (2006). قاصر تذبح والدها بسكين في رمضان، أسبوعية الخبر حوادث، العدد 98، من 17 إلى 30 جويلية 2006.

- سالم الساري، خضر زكرياء، (2004). مشكلات اجتماعية راهنة، العولمة.. وإنتاج مشكلات جديدة، ط1، دمشق، الأهالي.

- سليمان عبد المنعم سليمان، (2001). أصول علم الاجرام القانوني، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.

- سليمان وهيب، "الأيدي الناعمة" حطمت الرقم القياسي في 2010، 2000 امرأة ضمن عصابات الإجرام والمخدرات والاحتيال"، جريدة الشروق ليوم الأحد 10 جانفي 2021، الجزائر.

- ع. ر، (2006). تقطع جثة زوجها بعدما اكتشف شذوذا، أسبوعية الخبر حوادث، العدد 104، من 08 إلى 21 أكتوبر 2006.

- عامر فتحي حسين، (2006). "جرائم الأسرة .. بداية الانهيار"، القاهرة، مركز الحضارة العربية، ط1، مجلة العلوم الاجتماعية: الكتب الاجتماعية.

- فوزية عبد الستار، (د.ت)، مبادئ علم الإجرام والعقاب، ط5، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

- قاموس مصطلحات المركز العربي للمصادر والمعلومات، (د.ت)، العنف ضد المرأة، أمان.

- م.ب، (2005). تشنق ابنتها خوفا من الفضيحة، أسبوعية الخبر حوادث، العدد 68، من 23 ماي إلى 05 جوان 2005.

- م.ب، (2005). فصلت رأس أمها بالساطور، أسبوعية الخبر حوادث، العدد 64، من 29 مارس إلى 11 أبريل 2005.

- م. ب، (2007). تتخلى عن براءتها وتقتل والدها، أسبوعية الخبر حوادث، العدد 132، من 19 إلى 25 أوت 2007.

- ن. ب، (2008). جامعية تعمل في حانة وتبيع المخدرات، أسبوعية الخبر حوادث، العدد 153، من 14 إلى 20 جانفي 2008.

للإحالة على هذا المقال:

- عبد الباقي غفور، (2023)، «السلوك الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري». المواقف، المجلد: 19، العدد: 01، جوان 2023، ص.ص 130- 154.